

الاعتمادية على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لاتخاذ

القرارات الاستثمارية

د. سمير إبراهيم البرغوثي

جامعة الزرقاء الأردنية

كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية

قسم المحاسبة

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان مدى القدرة في وضع أوزان نسبية للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد المستثمرين عليها عند اتخاذ القرارات الخاصة بهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان تم توزيعه على المستثمرين والعاملين والموظفين في سوق عمان للأوراق المالية وشركات الوساطة المالية والمحللين الماليين. وتوصل الباحث إلى أنه هناك اختلاف في أوزان المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في سوق رأس المال التي يرغب المستثمر في الحصول عليها عند اتخاذ القرارات الخاصة بهم . وآهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة الاهتمام بتنوعية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يجب أن تحتويها التقارير المالية عموماً، والمرحلة خصوصاً لما لها من تأثير هام على قرارات المستثمرين.

ورد البحث في المجلة بتاريخ ٢٠١١//٢٠١١

قبل للنشر بتاريخ ٢٠١١//٢٠١١

1- مقدمة:

يتخاذ القرار بناء على معلومات محاسبية وغير محاسبية، تاريخية ومستقبلية، فعلية ومعيارية، إذ يستخدم المستثمرون في الأسواق المالية المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لصياغة مؤشرات مالية واستخدامها في تمويج القرار. أن القوائم المالية المنشورة تعكس أداء المنظمات في البتود التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية، حيث تهمل الإدارة الكثير من البتود الهامة والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة نقدية [1]. هذا الأمر أدى إلى أهمية إعادة النظر في أساليب قياس وتقييم الأداء الذي يعتمد على المقاييس المالية من خلال إضافة مقاييس غير مالية للاداء بما يمكن من الكشف عن جميع أنشطة الوحدة وليس الجانب المالي فقط [2].

2- مشكلة الدراسة:

أن القدرة على وضع أوزان نسبية للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد المستثمرين في أسواق رأس المال عليها عند اتخاذ القرارات الخاصة بهم من المشكلات التي تحدد و تلعب في صياغة كناعة أسواق رأس المال و الوصول إلى قرارات رشيدة من قبل المهنيين و المتعاملين في سوق المال .

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال التالي: هل يمكن وضع أوزان نسبية للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمرين في سوق عمان العالمي عند صناعة واتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم.

3- فرضية الدراسة:

يمكن وضع أوزان نسبية للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمرين في سوق عمان العالمي عند صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بهم.

4- أهداف الدراسة:

1- بيان القدرة على وضع أوزان نسبية للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمرين في سوق عمان العالمي عند صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بهم.

2- الوصول إلى توصيات التي يمكن أن تساهم في حماية المستثمرين في سوق عمان المالي من خلال توضيح المؤشرات المختلفة على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

5- الدراسات السابقة:

جاءت دراسة بديع (2001)، بعنوان دور الإفصاح الفوري عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تشريع سوق الأوراق المالية المصرية؛ دراسة اختبارية، إذ هدفت الدراسة إلى اختبار قدرة المعلومات المحاسبية (التقارير السنوية والتقارير الفترية) والمعلومات من مصادر أخرى (الوسطاء الماليين - البورصة - الصحف اليومية) في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في أسهم الوحدات الاقتصادية بالنسبة لمستثمر مؤسس ذو مهنة معينة. وكان من نتائجها أن التقارير المالية السنوية تمثل أهم المعلومات الدورية الروتينية على مدار السنة المالية، وأن قائدة هذه التقارير وأهميتها كمصدر رئيسي للمعلومات تتغير خلال العام، حيث يمكن استخدامها في بعض الأوقات كمصدر رئيسي للمعلومات وفي أوقات أخرى كمصدر تأكيداً لها. أما دراسة أبو حشيش (2003)، بعنوان دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية الأردنية، دراسة تطبيقية، والتي هدفت إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، دور القوائم المالية في ذلك، حيث بينت الدراسة أن سعر السهم في بورصة الأوراق المالية يرتبط طردياً مع عائد السهم و صافي الربح/فرق الملكية، كما يرتبط بعلاقة معنوية مع عائد السهم، والقيمة السوقية/القيمة الدفترية، وحقوقاً لملكية/إجمالي مصادر الأموال، والربح الموزع/الربح المحقق، وصافي الربح/إجمالي الأصول، كما وأنه يرتبط عكسياً مع الأصول الثابتة/إجمالي الأصول، وإجمالي الدالنين/إجمالي مصادر الأموال، ونسبة الأجور/إجمالي المصروفات. وجاءت دراسة المهندسي (2004)، بعنوان "أثر الإفصاح المحاسبى في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"

يهدف معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وفيما مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تميّزاً لمعرفة مدى تأثير بعض التغيرات (إجمالي الأصول، حجم المبيعات السنوية، عدد المساهمين، العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) على مستوى الإفصاح، وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم للفترة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير والعلاقة بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير. وكان من أهم نتائجها عدم كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين وأن التوسيع في الإفصاح له تأثير إيجابي على القيمة السوقية للسهم. ودراسة العبيهي (2006)، بعنوان "المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي". هدفت الدراسة إلى دراسة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية المنصورة في بيئة سوق الأسهم السعودي والتعرف على أثر هذه المعلومات في تفسير التغيرات في أسعار الأسهم للشركات السعودية وتوصلت إلى نتائج أهمها : تعلم التقارير المالية الأولية على تحفيز خاصية التوفيق الملائم للمعلومات المحاسبية المنصورة بشقيها تقويت الإعداد وتقويت النشر، ويمكن التغلب على كثير من المشاكل المحاسبية المحاذبة لعملية إعداد التقارير المالية بزيادة الإفصاح وإعدادها دائماً في صورة مقارنة تجتمعية. إن أهم المعلومات المحاسبية الأولية المستخدمة في قرارات الاستثمار يمكن تجميعها في ثلاثة مجموعات رئيسية، المجموعة الأولى تضم مؤشرات التكوين المالي والرأسمالي الأولية، والثانية تضم مؤشرات الربحية الأولية، والثالثة تضم مؤشرات التدفقات النقدية الأولية، وقد تبين أن أهم المعلومات المحاسبية الأولية المؤثرة في أسعار السهم والتي تهم المستثمر السعودي هي: العائد على السهم، مضاعف الربحية، عائد السهم من التدفقات النقدية التشغيلية، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نصيب السهم من التوزيعات، ولا يهتم المستثمر السعودي بالمعلومات المحاسبية الأولية المتعلقة بنسبة المديونية، ونسبة الأصول الثانية إلى إجمالي

الأصول ولا يهم المستمر أيضاً بتحليل المخاطرة والاستهلاك الاستثمارية للشركة. وكذلك دراسة التميمي وآخرون (2007)، بعنوان تحليل مستوى إدراك المستثمرين لمحتوى الإعلان عن الأرباح دراسة ميدانية في بورصة عمان للأوراق المالية، هدفت الدراسة موضوع مستوى إدراك المستمر للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن الأرباح، كون أنه يتحدد في شكل ونوعية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي تساهم في تحسين قدرة المستمر على قراءة الرسائل المشفرة التي تتضمنها الإعلانات عن الأرباح. اعتمد البحث فرضيتين رئيسيتين للتفسير، الأولى تتعلق بقياس مستوى إدراك المستمر للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن الأرباح، والثانية بقياس الفروقات الإحصائية بين عينة البحث حول محتوى الإعلان عن الأرباح. وأشارت نتائج الاختبار إلى أن هناك إدراكاً بمستوى مرتفع لبعض فقرات الإعلان عن الأرباح من قبل المستمر، وأنه لا يوجد فروقات دالة إحصائياً بين عينة البحث سوى مجال واحد من المجالات الخمسة لمحشو الأرباح. وكذلك دراسة الشعاعي (2007)، بعنوان "الحاجة إلى توظيف معلومات الكاف البيئي في صنع القرارات الاستثمارية"، إذ هدفت الدراسة إلى بيان أهمية وجود استخدام تلك المعلومات في صنع القرارات بشكل عام والاستثمارية منها بوجه خاص. وخلصت إلى أن المعلومات التكاليفية والتحليلات الاقتصادية تعتبر المفتاح الرئيس لرسم السياسات وتبني البرامج الاستثمارية حيث تسهم في صنع القرارات الاستثمارية الرشيدة. فلم يعد بالإمكان تجاهل المعلومات التكاليفية المتعلقة بالتنوع البيئي وحماية البيئة إذ أخذت تلك التكاليف تشكل نسبة عالية من التكاليف التي تتحملها الشركة من جهة وانسجاماً مع الالتزام القانوني وعملاً بعدها من يلوث يدفع. وبالتالي أصبحت تلك التكاليف تؤثر على ربحية الشركة. وكانت دراسة الرفاعي (2009)، بعنوان "أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات من وجهة نظر المستثمرين (دراسة حالة سوق عمان المالي)". هدفت الدراسة إلى التعرف على نوعية المعلومات المحاسبية التي يسعى المستثمرين في سوق عمان المالية للحصول عليه وذلك لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذلك تحديد

أهم خصائص المعلومات المحاسبية التي قد تحقق القرار الاستثماري السليم لمستثمر. وخلصت الدراسة إلى نتائج منها أن أفراد عينة البحث يرون أن الغرض من الاستثمار هو التداول بها في المدى القصير مستفيداً من فروقات الأسعار.

كما هدفت دراسة **Moussavi and Evans (1986)** دراسة نظرية

متعلقة بالقياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي وعلاقته بالأرباح المالية التي تتحققها الشركات الأمريكية. حيث أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل الشركة لمسؤولياتها الاجتماعية وبين أرباحها المالية، وتعود هذه العلاقة الإيجابية لتحسين العلاقة بين الإدارة والعاملين من ناحية والإدارة وعملاء الشركة من ناحية أخرى. كما تحسن سمعة الشركة وتصبح موزة للافتراض من القطاع المصرفي، وقدرة على جذب الاستثمارات. وفي دراسة **Ota (2001)** تم استخدام نموذج التقييم المحاسبي كأساس نظري لاختبار القيمة المعلوماتية لكل من القيمة الدفترية، الأرباح، تنبؤات الإدارة عن الأرباح للسنة القادمة وذلك بالنسبة لعينة من الشركات اليابانية. وفي هذا النموذج اعتبرت تنبؤات الإدارة بدليلاً للربح ، وبالتالي أهمت أنز المعلومات الأخرى وقد وضحت نتائج الدراسة أنه من بين المتغيرات الثلاثة فإن تنبؤات الإدارة تحقق كل من القيمة الدفترية والأرباح الفعلية لتغيير التغيرات في أسعار الأسهم. و دراسة **Yee (2004)** تناولت دراسة العلاقة بين مدى تكرارية إعداد التقارير المالية الأولية ونفقات المحللين الماليين وبين المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية. واستخدمت الدراسة المعلومات المحاسبية الأولية في فئران منفصلة لبناء نموذج يعتمد على أربعة متغيرات رئيسية هي أسعار وأسهم وحجم التعامل ومدى سيولة السوق ونفقات افتاء المعلومات بواسطة المحللين الماليين . وقد أظهر النموذج المقترن بصورة جوهرية أنه كلما زادت تكرارية إعداد التقارير المالية الأولية والانتظام فينشرها كلما أدى ذلك إلى تحسين المحتوى الإعلامي لهذه التقارير في التأثير على أسعار الأسهم . وكلما أدى ذلك إلى تخفيض التغيرات في أسعار الأسهم اليومية . وإلى تقليل التقلبات في حجم التعامل وتحسين سيولة السوق . وقد انتهت الدراسة إلى أن زيادة تكرارية إعداد ونشر

التقارير المالية الأولية يؤدي إلى زيادة نفقات إنتاج المعلومات الفاتحة بواسطة المحظيين الماليين والتي تعتبر تكلفة اجتماعية. أما في دراسة Cheng (2005) فحاول إدخال معلومات غير مالية عديدة لتعكس أثر المعلومات الأخرى في عملية التقييم، والمعلومات التي تم قياسها في النموذج شملت حجم الشركة، والحصة السوقية لها، ودرجة التركيز السوقى للصناعة، ودرجة سهولة الدخول إلى الصناعة وتم قياسها بكثافة الإنفاق على البحث والاستثمار. اعتبر الباحث كل متغير من هذه المتغيرات بمثابة معلومات أخرى غير محاسبية وأدخلها في النموذج لتقدير معدل العائد غير العادي على حق الملكية (كتيل للربح الباقي). واستخدم هذه المعلومات في التنبؤ بالربح الباقي ساهم في تحسين القوة التفسيرية للنموذج بأكثر من 30% عن المتغيرات التقليدية للتنبؤ بالربح الباقي.

6- منهجة الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، إذ تم تكوين الجانب النظري للدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ذات العلاقة، أما الجانب العملي للدراسة فقد تم صياغة استبيان وزع على أفراد مجتمع الدراسة و تم تحليل البيانات الخاصة بنتائج الاستبيان من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي الاجتماعي SPSS/. وبهدف اختبار الفرضية تم استخدام اختبار فريدمان Friedman Test لمعنى الفرق بين المتوصلات الحسابية.

7- الدراسة النظرية

7-1- حدود التقارير المالية: تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة، إلا أن هناك بعض القيود التي تحد من قابلتها، وأهم هذه القيود هي [4]: فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد حيث يعتبر من الفروض الهامة التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسه. وكذلك تعد القوائم المالية وفقاً للأسان التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تطبيق معيار القيمة العادلة.

إضافة إلى إدخال الحكم والتقدير الشخصي في إعداد تلك القوائم. وتضاف على القيود تلك البنود التي لا تسجل محاسباً حيث إن التصور الحاصل في نظرية المحاسبة وعده في النظام المحاسبي وخاصة في قواعد القياس والمقاييس المحاسبية، أدى إلى أن هذا النظام لا يمكنه أن يسجل جميع مظاهر نشاط المنشاء. كما أن وجود تغيرات في القواعد والسياسات المحاسبية تسبب في مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية نظراً لعدم البدائل المقبولة عموماً لمعالجة المشكلة المحاسبية الواحدة مما يعطي المجال للتللاع في هذه النتيجة ويكون الضحية المستخدمين الخارجيين للقواعد المالية. وأخيراً التحفظ الذي يقصد به الاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية الذي يؤدي إلى تخفيض الأرباح في قائمة الدخل وتخفيض قيم الأصول وتعديل قيم المطلوبات في الميزانية العمومية [8]. وعموماً أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية / FASB / قد حدد بالإضافة إلى المحددات السابقة مع نوعية المحددات على إتباع قواعد وسياسات محاسبية وهي [9]: المنفعة أكبر من التكلفة ومحدد الأهمية النسبية. ويرى الباحث أنه بالرغم من وجود كل تلك المحددات والقيود، تبقى القوائم المالية مصدرًا أساسياً وهاماً للمعلومات لعدم توفر البديل، وتعبر بشكل جيد عن أعمال الشركة، يستمد منها متخذي القرارات ما يراه مناسباً لبناء نماذج القرارات أيًا كان نوعها.

7-2- مؤشرات التقارير المالية

7-2-1- مؤشرات الربحية: حيث تعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء الشركة واستقرارها، وغاية يططلع إليها المساهمون، وتستخدم مؤشرات الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من نشاطها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي أيضًا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاءة. وهذه بعض الأمثلة على مؤشرات الربحية: هامش صافي الربح ومجمل الربح، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال المستمر وصافي ربح السهم.

7-2-2- مؤشرات السيولة: إذ تعرف السيولة بأنها قدرة الأصول المتداولة على التحول إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالالتزامات المتداولة في مواعيد استحقاقها دون تأخير [10]. وتقسِّي مؤشرات السيولة مقدرة وطاقة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصول متداولة [11]. وأول مؤشرات السيولة هي نسبة التداول Current Ratio ونسبة السيولة السائلة أو السريعة Liquid or Quick Working Ratio ونسبة النقدية الجاهزة Cash Ratio ورأس المال العامل Capital.

7-2-3- مؤشرات الرفع المالي: Debt Leverage Ratios، والرفع المالي هو عملية تقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد). وإذا كان الرفع هو الوجه الإيجابي للاقتراض فإن الخطر هو الوجه السلبي له، ويظهر هذا الوجه عندما تحقق الشركة عائد على الاستثمار في عملياتها أقل من معدل الفائدة. وتقسِّي هذه المجموعة من النسب المالية نسبة تمويل أصول المنشأة عن طريق الديون وخاصة الديون طويلة الأجل، وبالتالي فإنها تعطى فكرة للمحلل المالي عن درجة الرفع المالي ودرجة الخطير المرتبط بالديون. ومؤشرات الرفع المالي هي نسبة المديونية Debt Ratio ونسبة المديونية Shareholder Equity ونسبة الملكية Debt/Equity ونسبة تعطية الأصول Assets Coverage Ratio ونسبة تعطية الدين Ratio.

ويرى الباحث أن هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل، داخلية كانت أم خارجية. وبشكل عام، فإنه كلما قل اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها ، كانت هذه الشركة أقل تعرضاً للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المرتبطة عليها يؤدي إلى استنزاف موارد الشركات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها. لذلك يفضل الاستثمار في شركات تكون قليلة

الديون . فهذا قد يكون مؤشراً على الوضع الجيد الذي تتمتع بها الشركة من حيث السيولة النقدية.

4-2-7 مؤشرات النشاط: وتناول معدلات النشاطقدرة الشركة على إدارة وتحريك الأصول على اختلاف أنواعها في نشاط الشركة لإنتاج الإيراد والدخل. وتعتبر معدلات النشاط إحدى المكونات الأساسية لربحية المنشأ، حيث أن الربح ينبع عن عوامل محددة وأساسية أهمها سرعة تدوير الأصول ورأس المال العامل في النشاط.. ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقاً في التحليل المالي هي معدلات الدوران. وهذه النسب هي معدل دوران الأصول Assets Turnover ومعدل دوران رأس المال العامل Working Capital Turnover ومعدل دوران المخزون Inventory Turnover ومعدل دوران المدفوعات Payables Turnover ومعدل دوران التزم الدائنة Receivables Turnover خامساً مؤشرات السوق إذ إن نسب السوق مهمة لإدارة الشركة لقياس تأثير أداء الشركة على أسعار الأسهم العادي في السوق، لأن الهدف في الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعليم القيمة السوقية للسهم. وهذه النسبة هي مكرر الربحية Price-Earnings Ratio ومكرر السعر / Market Price (MP) (Dividend Yield Book Value (BV) ونسبة التوزيع النقدي ومعدل دوران الأسهم، ونسبة الربح الموزع للسهم Dividends(D).

7-3 المؤشرات غير المالية وأثرها على الأداء الاستثماري

إن الاعتماد على المؤشرات غير المالية يقلل من تركيز متذبذبي القرارات على الأداء المالي قصير الأمد مثل العائدات الفصلية، لأن المؤشرات الإستراتيجية غير المالية والمتصلة بالأداء الأساسي مثل النوعية ورضا الزبائن تقضي التغيرات التي تقوم بها الشركة على المدى الطويل، إن القيادة المالية لهذه التغيرات طويلة الأمد قد لا تظهر مباشرة في عائدات قصيرة الأمد ولكن لو كان هناك إستراتيجية للشركة وتحسن قوي في الإجراءات غير المالية فإن هذا يشير عادة إلى تكون قيمة اقتصادية مستقبلية [12].

تقوم الإدارة العلمية على قاعدة تقول "الشيء الذي لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته". انطلاقاً من ذلك، لا يمكن القياس بشكل رقم مدى تأثير العديد من العناصر غير المالية التي تسهم وبشكل كبير في خلق القيمة للمنظمة ودفع بعجلة التطور والتقدم لها، فمثلاً ما هي القيمة التي ساهم بها وجود مدير جيد في المنظمة على صافي الربح؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال برقم ولكن يمكن الإجابة بمعارض وصفية مثل استخدام (كبير، متوسط، معنوم) عن طريق إيجاد علاقة ارتباطية بين صافي الربح والمدير الجيد. من جهة أخرى أي دوره من الدورات المالية الثالثة تأثرت بخدمات ذلك المدير؟ حيث أنه من البديهي أن لا تتعكس إيجابيات المدير الجيد بشكل فوري على صافي الربح وبالتالي البنود المالية. وهذا على باقي العناصر غير المالية. واستناداً على التوائم المالية ذات الغرض العام يمكن تشغيل المعلومات الواردة فيها لإيجاد علاقات ارتباط مع عناصر غير مالية لاستنتاج مؤشرات ذات طبيعة غير مالية تستخدم في عملية اتخاذ القرارات.

بصيغة أخرى يجب أن تسود علاقة السبب والنتيجة بين كل العناصر المذكور فالعائد على رأس المال المستخدم (مؤشر مالي) كان يسبب زيادة معاملات العملاء الحاليين بسبب ولائهم (مؤشر غير مالي)، والخدمة النوعية قد تكون سبب رضى العملاء وولائهم (مؤشر غير مالي)[13]. ومؤشرات الأداء غير المالية قد تكون مقاييس شخصية (وصفية) Qualitative أو مقاييس موضوعية (كمية) Quantitative وإن معيار التفرقة بينهما لا يتمثل في كون أي منها مبنية على الحقائق، فكلا النوعين يجب أن يبني على الحقائق ولا يقصد بالمقاييس الشخصية أنها تبنى على العواطف أو المشاعر الشخصية [14]. وكذلك مؤشرات الأداء غير المالية قد تكون قائدة أو تابعة، ويشرح ذلك (Niven) أن المؤشرات التابعة تهم عادة بقياس الأداء السابق أو التاريخي مثل رضا العميل وبالرغم من موضوعية تلك المؤشرات وإمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بها بسهولة، إلا أن هذه المؤشرات لا تملك قدرة تنبؤية، أما المؤشرات القائدة فهي محركات الأداء التي تقود إلى تحقيق المؤشرات التابعة، وتستخدم عادة لقياس أداء العمليات والأنشطة

[15]. بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات الأداء الأساسية Key Performance Indicators أو ما تسمى بمؤشرات النجاح الأساسية وهي المقاييس التي تغدو نحو تحقيق المنظمة لأهدافها، حيث تساعد المنظمة في تحديد وقياس مدى تقدمها تجاه أهدافها [16].

8- تحليل البيانات واختبار الفرضية

8-1- مجتمع وعينة الدراسة: جرت هذه الدراسة على سوق عمان للأوراق المالية وهو مجتمع الدراسة ويوضح الجدول التالي أفراد مجتمع الدراسة حيث أخذت عينة وتم توزيع 98 لستيلاً عليهم كما يلي:

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب المهنة تبعاً لطبيعة النشاط الاستثماري

مجموع النسبة	مجموع العدد	طبيعة النشاط الاستثماري						المهنة
		غير ذلك	غير متخصص	متخصص	غير ذلك	غير متخصص	متخصص	
10%	10	0%	0	0%	0	21%	10	محلل مالي
13%	13	23%	5	4%	1	15%	7	موظف في السوق المالية
19%	19	0%	0	4%	1	38%	18	موظف في شركة وساطة
13%	13	50%	11	7%	2	0%	0	محاسب قانوني
44%	43	27%	6	86%	24	27%	13	غير ذلك
100%	98	100%	22	100%	28	100%	48	المجموع

8-2- اختبار ثبات أداة الدراسة : تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha وذلك لتحديد درجة الاتساق الداخلي للفرئات التي تضمنتها أداة الدراسة، وبلغ معامل كرونباخ ألفا / 0.81 / % كما في الجدول التالي ، علماً أن الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل / 0.60 / % وهذا يدل على تتمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات. إذ تم حسابه باستخدام برنامج SPSS.

8-3- تحليل البيانات: من أجل وضع نموذج للتبرير يوضح الأوزان التative لاعتماد المستثمرين على المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية عند صناعة

وأخذ القرارات الخاصة بهم. تم استبعاد البنود التي قيمت بأكثر من 50% (صفر) والتي تعنى عديمة الأهمية بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستشارية، بعد ذلك تم إيجاد متوسط الإجابات لكل البنود الباقية لتحديد أهميتها النسبية لاتخاذ القرارات عند المستثمرين، حيث البند ذو المتوسط الأقل يعتبر هام نسبياً والبند ذو المتوسط الأكبر منخفض الأهمية، وبعد ذلك استخدم اختبار فريدمان لبيان معنوية الفروق بين تلك المتوسطات.

أولاً: ترتيب القوائم المالية التالية حسب أهميتها بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية إذ لم يتم استبعاد أي قائمة من القوائم المذكورة، وجاءت المتوسطات الحسابية كما يلى:

جدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للقوائم المالية

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة التكرار للصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القوائم المالية الأساسية
2	2.30	0%	.885	2.29	قائمة المركز المالي
1	1.63	1%	.903	1.62	قائمة الدخل
4	4.08	6%	1.064	4.11	قائمة الأرباح المحجزة
3	2.73	1%	1.075	2.71	قائمة التدفقات النقدية
5	4.27	8%	1.028	4.30	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

جدول (14) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين

المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
205.596	Chi-Square

4	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية للقوائم المالية السابقة، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة Sig=0.000 وهو أقل من مستوى الدالة المقبول وهو /0.05، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

ثانياً: ترتيب التقارير المالية التالية حسب أهميتها بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ لم يتم استبعاد أي من التقارير التالية، وجاءت المتوسطات الحسابية كما يلى:

جدول (15) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتقارير المالية

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة القرار للصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التقرير المالية الأساسية
2	1.73	2%	.576	1.76	التقارير السنوية
1	1.39	1%	.573	1.41	التقارير المرحلية
3	2.88	27%	.397	2.90	التقارير القطاعية

جدول (16) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
117.762	Chi-Square
2	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية للتقارير المالية السابقة، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة المقيد وهو /0.05/، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

ثالثاً: ترتيب المؤشرات المالية التالية حسب أهميتها بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية:

1- مؤشرات الربحية:

لم يتم استبعاد أي من مؤشرات الربحية المذكورة، وجاءت المتوسطات الحسابية كما يلي:

جدول (17) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات الربحية

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة التكرار للصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشرات الربحية
4	3.66	22%	1.628	3.90	هامش صافي الربح
5	5.01	34%	.982	5.40	هامش محمل الربح
6	5.21	38%	.947	5.62	العائد على الموجودات
2	2.60	3%	1.112	2.66	العائد على حقوق المساهمين
3	3.17	6%	1.143	3.26	العائد على رأس المال المستثمر
1	1.34	1%	.875	1.35	صافي ربح السهم

جدول (18) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
320.978	Chi-Square
5	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية للمؤشرات السابقة، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة Sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول وهو /0.05/، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

2- مؤشرات السيولة

تم استبعاد المؤشرات /9.6.5.3.1/ لحصولها على /50%/ من الإجابات (صفر)، وجاءت المتوسطات الحسابية لباقي المؤشرات كما يلي:

جدول (19) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات السيولة

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة التكرار للصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشرات السيولة
0	-	71%	-	-	1 نسبة التداول
3	2.83	12%	1.166	3.02	2 نسبة السيولة السريعة
0	-	64%	-	-	3 نسبة النقدية
2	2.12	9%	.963	2.34	4 رأس المال العامل
0	-	77%	-	-	5 نسبة التغطية النقدية
0	-	69%	-	-	6 فترة التمويل الذاتي
4	2.97	18%	.904	3.19	7 نسبة التدفقات النقدية التشغيلية
1	2.09	9%	1.345	2.33	8 نسبة تغطية توزيعات الأرباح
0	-	78%	-	-	9 نسبة المصاريف الرأسمالية

جدول (20) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
41.707	Chi-Square
3	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية لمؤشرات السبولة، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة Sig=0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المقبول وهو /0.05، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المنكورة.

3- مؤشرات الرفع المالي

تم استبعاد المؤشرات /7,6,4,3/ لحصولها على /50% من الإجابات (صفر)، وجاءت المتوسطات الحسابية لباقي المؤشرات كما يلى:

جدول (21) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات الرفع المالي

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة التكرار للصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشرات الرفع المالي
2	2.16	22%	.662	2.36	1 نسبة المديونية
1	1.27	7%	.736	1.36	2 نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين
0	-	71%	-	-	3 نسبة الملكية
0	-	66%	-	-	4 نسبة تغطية الأصول
3	2.58	33%	.460	2.79	5 نسبة تغطية الدين
0	-	67%	-	-	6 نسبة تغطية التوائد
0	-	60%	-	-	7 نسبة خدمة الديون طويلة الأجل

جدول (22) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
100.484	Chi-Square
2	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية لمؤشرات الرفع المالي، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة Sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول وهو /0.05/، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

4- مؤشرات النشاط

تم استبعاد المؤشرات /6,5,4,3/ لحصولها على /50%/ من الإجابات (صفر)، وحاجت المتوسطات الحسابية لباقي المؤشرات كما يلي:

جدول (23) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات النشاط

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة التكرار للصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشرات النشاط
2	1.90	23%	.199	1.96	1. معدل دوران الأصول
1	1.10	11%	.372	1.16	2. معدل دوران رأس المال العامل
0	-	67%	-	-	3. معدل دوران المخزون
0	-	74%	-	-	4. معدل دوران العلام
0	-	76%	-	-	5. معدل دوران الدائون
0	-	57%	-	-	6. فترة النقدي

جدول (24) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
70.744	Chi-Square
1	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية لمؤشرات النشاط، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة Sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول وهو /0.05، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

رابعاً: ترتيب المؤشرات غير المالية التالية حسب أهميتها بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية إذ جاءت المتوسطات الحسابية للمؤشرات غير المالية كما يلى:

جدول (25) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات غير المالية

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة تكرار الصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشرات غير المالية
1	1.26	21%	.840	1.47	1 مؤشرات بعد الاقتصادي
3	2.43	45%	.461	2.74	2 مؤشرات بعد الاجتماعي
2	2.32	43%	.563	2.63	3 مؤشرات بعد البيئي

جدول (26) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
111.090	Chi-Square
2	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى الدالة المقروء وهو /0.05، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

خامساً: ترتيب مؤشرات السوق التالية حسب أهميتها بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية

جاءت المتوسطات الحسابية لمؤشرات السوق كما يلي:

جدول (27) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشرات السوق

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة تكرار الصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشرات السوق
1	1.47	1%	.790	1.49	مكرر الربحية PER (القيمة السوقية / ربح السهم) 1
5	4.85	15%	1.615	4.99	عائد (ربح) السهم (التوزيع النقدي للسهم/ربح السهم) 2
4	3.59	6%	1.071	3.68	نسبة التوزيع النقدي (التوزيع النقدي للسهم/ربح السهم) 3
2	2.46	2%	1.018	2.49	مكرر السعر BV/القيمة السوقية القيمة النظرية 4
6	5.05	17%	.923	5.18	معدل دوران الأسهم (عدد الأسهم المتداولة/ عدد الأسهم المكتتب بها) 5
3	3.58	4%	1.555	3.64	الربح الموزع للسهم D(الأرباح الموزعة / عدد الأسهم) 6

جدول (28) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

98	عدد أفراد العينة
271.539	Chi-Square
5	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية لمؤشرات السوق، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة Sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة القبول وهو /0.05، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

سادساً: ترتيب المؤشرات الأخرى حسب أهميتها بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، تم استبعاد المؤشر /6/ لحصوله على /50%/ من الإجابات (صفر)، و جاءت المتوسطات الحسابية لباقي المؤشرات كما يلى:

جدول (29) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات الأخرى

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة تكرار الصفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشرات الأخرى
2	2.65	3%	1.265	2.75	1 تحليلات وتقارير شركات الوساطة المالية
4	3.53	8%	1.073	3.67	2 تحليلات مؤسسات الخدمات الاستشارية
3	3.41	8%	1.238	3.57	3 القواليين والأنظمة الرسمية
1	1.51	1%	1.014	1.56	4 الوضع اليومي لسوق دمشق للأوراق المالية
5	3.90	28%	1.338	4.02	5 حالة الأسواق المالية العربية
0	-	54%	-	-	6 حالة الأسواق المالية العالمية

جدول (30) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

96	عدد أفراد العينة
142.774	Chi-Square
4	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات الأهمية النسبية للمؤشرات الأخرى، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة Sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول وهو /0.05، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المنكورة.

سابعاً: ترتيب المؤشرات الأخرى حسب أهميتها بالنسبة لأخذ القرارات الاستثمارية، وجاءت المتوسطات الحسابية لمجموعات المؤشرات كما يلى:

جدول (31) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموعات المؤشرات المختلفة

ترتيب الأهمية	رتبة المتوسط (فريدمان)	نسبة تكرار الصفر	نسبة الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مجموعات المؤشرات المختلفة
1	1.47	0%	.562	1.47	1 مجموعة المؤشرات المالية
4	3.68	26%	.547	3.69	2 مجموعة المؤشرات غير المالية
2	1.59	0%	.555	1.59	3 مجموعة مؤشرات السوق
3	3.26	6%	.493	3.27	4 مجموعة المؤشرات الأخرى

جدول (32) اختبار فريدمان لمعنى الفرق بين المتوسطات الحسابية

95	عدد أفراد العينة
219.957	Chi-Square
3	Df
0.000	Asymp.Sig.

لاختبار معنوية الفرق بين متospفات الأهمية النسبية لمجموعات المؤشرات المختلفة، طبق اختبار فريدمان وكانت قيمة $Sig=0.000 < 0.05$ وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول وهو $/0.05$ ، لذلك يقبل ترتيب الأهمية المذكور.

ما سبق تخلص إلى نتيجة أنه يمكن وضع نموذج للتتبؤ يوضح الأوزان النسبية لاعتماد المستثمرين على المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية عند صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بهم وبذلك تتحقق الفرضية الثالثة.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد تحليل بيانات الدراسة ومداقنتها، وختبار فرضية الدراسة وإثباتها،

يمكن صياغة أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث:

تم التوصل إلى نموذج للتتبؤ يوضح الأوزان النسبية لاعتماد المستثمرين على المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية عند صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بهم كما يلي:

أ- احتلت قائمة الدخل المرتبة الأولى في أهميتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية تلتها قائمة المركز المالي ثم قائمة التغيرات النقدية في حين جاءت قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين في مرتبة أخيرة.

ب- تفوقت التقارير المالية المرحلية على السنوية وجاءت القطاعية في مرتبة منخفضة.

ت- فيما يتعلق بمجموعة المؤشرات المالية أخذت مؤشرات الربحية أعلى أهمية تلتها مؤشرات السيولة ثم الرفع المالي ثم مؤشرات النشاط.

(1) ضمن مؤشرات الربحية، كان صافي ربح السهم المؤشر الأكثر أهمية جاء بعده العائد على حقوق المساهمين ثم العائد على رأس المال المستثمر. وبال مقابل كان هامش صافي الربح وهامش محمل الربح والعائد على الموجودات قليلة الأهمية.

(2) ضمن مؤشرات السيولة، انعدمت أهمية كل من المؤشرات التالية: نسبة المصاروفات الرأسمالية وفترة التمويل الذاتي ونسبة التغطية النقدية ونسبة التدفعة

ونسبة التداول، بينما جاءت نسبة تغطية توزيعات الأرباح في مرتبة مرتفعة الأهمية واقترب منها رأس المال العامل في الأهمية تليها نسبة السيولة السريعة ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية.

(3) ضمن مؤشرات الرفع المالي، أخذت نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين أعلى أهمية ثم نسبة المديونية ثم نسبة تغطية الدين، بينما العدست أهمية كل من نسبة الملكية ونسبة تغطية الأصول ونسبة تغطية الفوائد ونسبة خدمة الديون طويلة الأجل.

(4) ضمن مؤشرات النشاط، قيم معدل دوران رأس المال العامل بأعلى أهمية ثم معدل دوران الأصول، وقد كل من معدل دوران المخزون ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الدائون وفترة النقدية أهميتها بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

ج- بالنسبة لمجموعة المؤشرات غير المالية رغم انخفاض أهميتها عند اتخاذ القرارات إلا أن أفراد العينة قسموا مؤشرات البعد الاقتصادي بالمرتبة الأولى ثم مؤشرات البعد البيئي ثم مؤشرات البعد الاجتماعي.

ح- لما مجموعة مؤشرات السوق، احتل مكرر الربحية الترتيب الأول ثم مكرر السعر جاء بعده الربيع الموزع للسهم ونسبة التوزيع النقدي، وجاء عائد السهم ومعدل دوران السهم في المرتبة الأخيرة.

خ- فيما يتعلق بمجموعة المؤشرات الأخرى، كان الوضع اليومي لسوق عمان للأوراق المالية الأكثر أهمية ثم تحليلات وتقارير شركات الوساطة المالية ثم القوانين والأنظمة الرسمية وبعدها تحليلات مؤسسات الخدمات الاستثمارية وأخيراً حالة الأسواق المالية العربية، بينما لم يهتم أفراد العينة بحالة الأسواق العالمية.

د- وأخيراً رأى أفراد مجتمع الدراسة بترتيب مجموعات المؤشرات التي تؤثر على صناعة واتخاذ القرارات لديهم على النحو التالي: مجموعة المؤشرات المالية، مجموعة مؤشرات السوق، مجموعة المؤشرات الأخرى، مجموعة المؤشرات غير المالية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- لابد للشركات المدرج أسهمها في سوق رأس المال من إعطاء الاهتمام الأكبر في إعداد قائمة الدخل نظراً لما تمثله هذه القائمة من أهمية لمحظى القرارات الاستثمارية.
- 2- ضرورة نشر تقارير مالية مرحلية لفترات قصيرة نسبياً لأهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة لحداثة المعلومات فيها للمتعاملين في سوق أوراق المال .
- 3- لابد من إعداد القوائم والتقارير المالية بحيث يستطيع المستخدمين لها من استخلاص المؤشرات المالية التي تمثل أهمية نسبية بالنسبة لهم.

المراجع

- 1- الخلف حمد حسن، 2007- استخدام المقاييس غير المالية في تقييم كفاءة أداء شركات القطاع العام الصناعي في سوريا، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ص 29
- 2- البشتواني سليمان حسين، 2004- إطار عمل لجمع المقاييس المحاسبية المالية وغير المالية (التشغيلية) للأداء في ضوء المناقسة وعصر المعلوماتية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 20، العدد الأول، ص 385-418
- 3- معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (1)
- 4- حماد طارق عبد العال، 2006- تحويل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 73
- 5- الشحادة عبد الرزاق وأخرون، 2006- نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، ص 122-123
- 6- مرعي عبد الرحمن، 2006- دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد الثاني، ص 189
- 7- العري أحمد محمد وأخرون، 2005- الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 44
- 8- مطر محمد، 2004- التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط 1، ص 54
- 9- حنان رضوان حلوة ، 2005- مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، ص 229
- 10- الزامل أحمد، 2000- المحاسبة الإدارية مع تطبيق بالحاسب الآلي، الجزء الثاني، مركز البحوث

- 11- www. Sunsite / queensu. Ca / rmc /bus 2004 / finance/ notes/ratio fi. htm-61k
- 12- Horngren,A,R,2005,Management and Cost Accounting, prentice hall,p448
- 13- AkelMufleh,2002, The Balanced Scorecard, Amman-Jordan, July
- 14- صو سعيد يحيى محمود، استخدام بطاقة مقاييس الأداء المركبة والمتوارثة (BSC) في رفع كفاءة نظم المحاسبة عن تكلفة العمالة (المكافآت والحوافز): مدخل كمس لدراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الرابع والستون، القاهرة، 2004، ص 305
- 15- Niven, P.R.2002, Balanced Scorecard: Step-by-Step Maximizing Performance & Maintaining Results, Jhon Wiley & Sons, INC, New York,pp 12-13
- 16- شهيد رزان حسين كمال، التكامل بين أسلوب قياس الأداء المترافق والأدوات الحديثة لإدارة التكاليف بهدف تحسين الأداء، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2007، ص 56

The dependence of investors on the financial accounting information and non-financial industry when making investment decisions

Dr. Sameer El- Barghouthi

Dept. of Accounting, Faculty of Economics and Administrative Sciences
Al-Zaytoonah University

Abstract

This study aimed to develop weights for the financial accounting information and non-financial investors rely upon when industry and take their own decisions. To achieve the objectives of the study and developed the hypothesis was statistically tested through a questionnaire that was distributed to investors, employees and staff in the Damascus market for securities and brokerage firms and financial analysts. The researcher concluded that there is disparity in the weight of financial information and non-financial listed in the financial statements issued by listed companies in capital markets investor wishes to receive them when industry and make their own decisions. The most recommended by the study is the need for attention to the quality of financial indicators and non-financial that must be contained in financial reports in general, and especially progress because of their significant impact on the decisions of investors.

Received //2011

Accepted //2011